كانون الثاني 2025

مرصد مهارات للشفافية المالية نشرة دورية للصحافيين/ات

الصورة: Canva Pro ©

نتائج رصد قضايا الشفافية المالية... الموازنة ومصرف لبنان والحرب والاعمار

ملخص التقرير	
عدد الأيام المشمولة	46
عدد البيانات المرصودة	82
الموضوع الأكثر تغطية	المالية العامة للدولة وموازنتها
أكثر المتحدثين	السياسيون

في فترة الرصد من **24 تشرين الثاني وحتى التاسع من كانون الثاني**، اي الفترة التي سبقت انتخاب رئيس الجمهورية، بقيت العناوين المتصلة بالمالية العامة للدولة ومصرف لبنان والخطط المالية الاصلاحية كما ادارة عمليات الكوارث والأزمات متصدرة جدول محاور الشفافية الأكثر تداولا التي وثقها مرصد الشفافية المالية لمهارات.

المواضيع الأكثر تداولاً

فالنقاش حول **استرداد مشروع الموازنة العامة** المرسل منذ أيلول من الحكومة الى مجلس النواب وضرورة اعادة النظر بالمشروع على ضوء الحرب وتبعاتها المالية والاقتصادية والارتباط بالخطة المالية والاصلاحية كما أن الحديث عن امكان انخفاض الدولار بسبب التطورات الرئاسية والسياسية ورفع مصرف لبنان لاحتياطه من العملات الصعبة يفسر تصدر هذه العناوين للجدول. أما عنوان ادارة عمليات الكوارث فهو نتيجة طبيعية للحرب التي استمرت حتى 27 تشرين الثاني وما تلاها من عودة غير مكتملة للنازحين حتى الآن.

بروز الصفقات العامة والرقابة على الانفاق في المحاور الأكثر تداولا يفسر في شكل اوضح في جدول القضايا المرتبطة بالشفافية. فعمل الأجهزة الرقابية تصدر هذا الجدول انطلاقا من النقاش الذي دار حول الاتفاقات الرضائية لازالة الردم الناجم عن الحرب وما رافقه من نقاش حول الاسعار المعتمدة والاستثناءات انطلاقا من قانون الشراء العام ودور الهيئات الرقابية في هذا المجال.

المواضيع المرصودة المرتبطة بقضايا الشفافية المالية

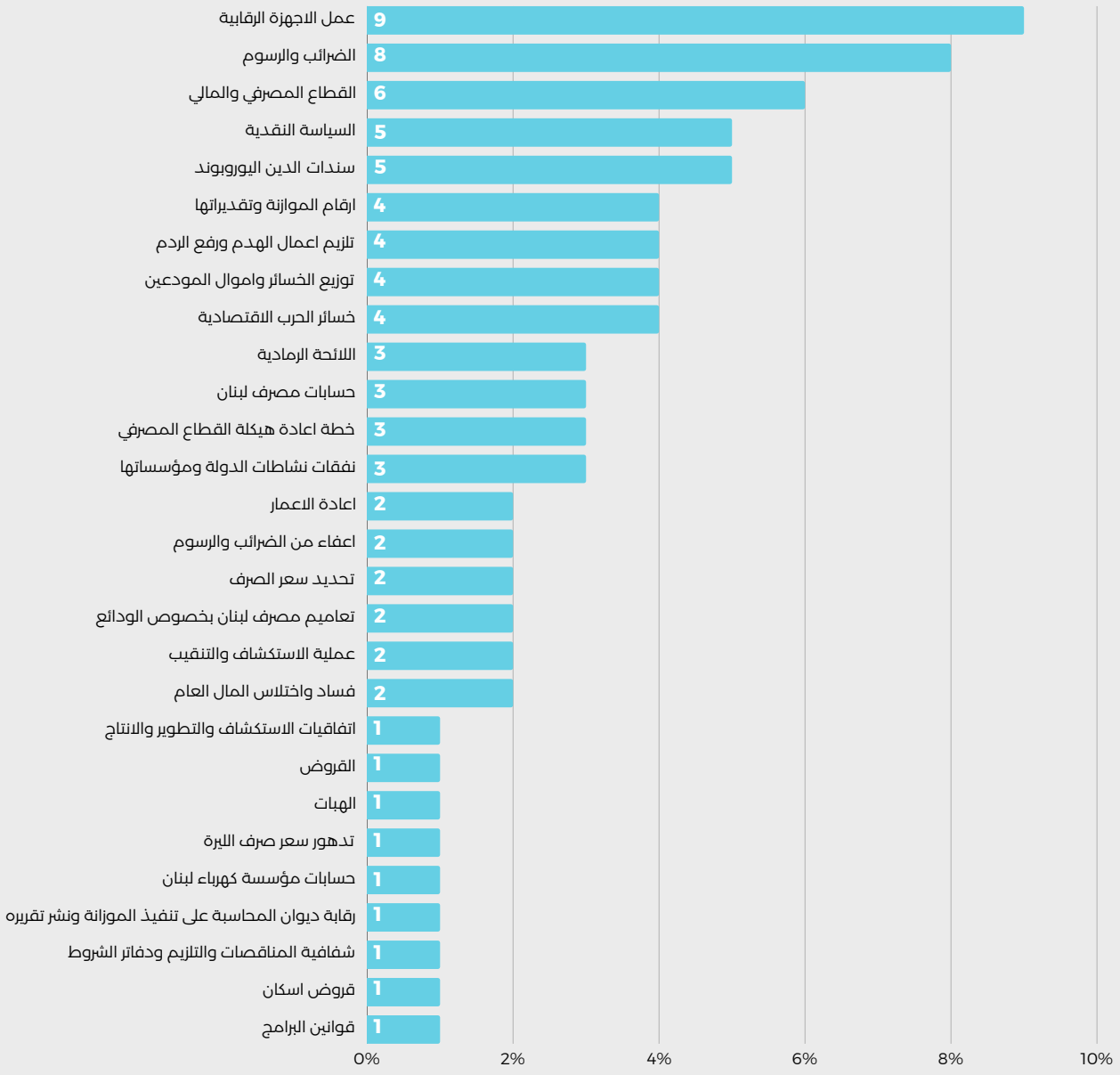

في الرصد بقيت **التقارير الاخبارية** تحتل المساحة الأكبر من شكل المعلومات المرصودة تليها التصاريح. وفي مساحة صغيرة جدا لا تتعدى الأربعة في المئة كانت التحقيقات الخاصة وهو ما يفترض التذكير في كل مرة بضرورة العمل الاعلامي على اعداد تحقيقات وملاحقة القضايا بعمق وعدم الاعتماد على التغطيات التقليدية الاخبارية.

شكل المعلومات المرصودة المتعلقة بقضايا الشفافية المالية

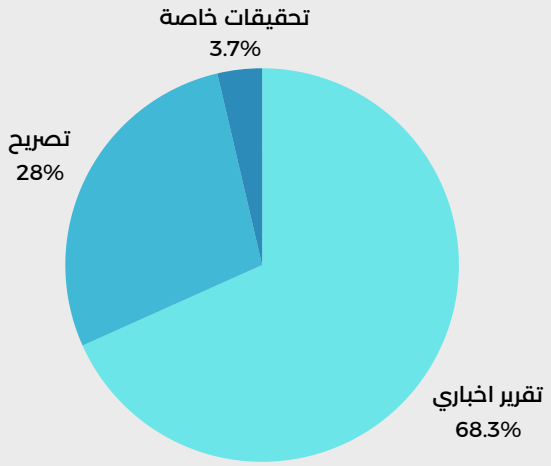

ابرز الفاعلين المرصودين في قضايا مرتبطة بالشفافية المالية

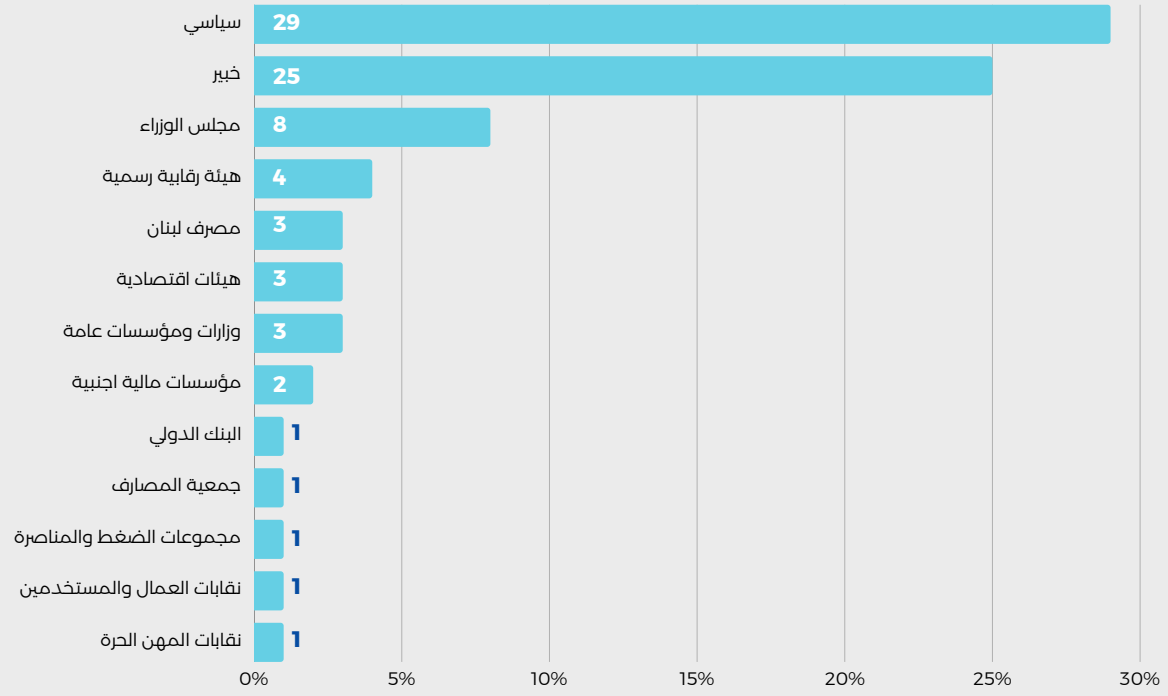

عهد جديد من الشفافية والمحاسبة والوصول الى المعلومات ومكافحة الفساد؟

يصدر هذا العدد من نشرة الشفافية المالية الذي يعده فريق مرصد مهارات للشفافية المالية في ظل ظروف سياسية ومتغيرات وأجواء تختلف عن كل ما سبقها . فهذا العدد يأتي بعد أقل من أسبوعين على انتخاب جوزف عون رئيسا جديدا للجمهورية بعد فترة فراغ قاربت العامين والشهرين وتكليف نواف سلام لتشكيل حكومة العهد الأولى. ولأن العلاقة بين السياسة والاقتصاد والمال حقيقة، بتأثيرات متبادلة، فان انتخاب رئيس جديد بعد فترة طويلة من الفراغ ترك ارتياحا وشكل نافذة أمل لاستعادة ثقة كانت مفقودة على مستويات مختلفة. الثقة الدولية والعربية بالعهد الجديد بدأت تفتح بدورها آفاقا نحو حلول اقتصادية ومالية وعودة استثمارات وخلق فرص عمل واحداث بداية ترميم على الأقل في الكثير من القطاعات الأساسية الحياتية للمواطن اللبناني وامكان اعادة عمار ما هدمته الحرب الاسرائيلية. وكما مع بداية كل عهد ثمة تعويل على عمل وآداء مختلف يكون فيه المواطن ومصلحته الهدف، بعيدا عن المحسوبيات والهدر والقفز فوق القوانين.

فخطاب القسم رسم بعناوين عدة سلسلة آمال وآفاق تنتظر الترجمة والتنفيذ. فاضافة لعناوين استقلالية القضاء وقدسية الحربات ورفض البؤر الأمنية والتهريب وتبييض الأموال ثمة عناوين تتصل بالاصلاحات والمحاسبة والشفافية والرقابة وأجهزتها ومحاربة الفساد والوصول الى المعلومات عندما قال رئيس الجمهورية في خطاب القسم :

..."عهدي مع المجلس النيابي ومجلس الوزراء أن نعيد هيكلة الادارة العامة وأن نقوم بالمداورة في وظائف الفئة الأولى في الادارات والمؤسسات العامة، وان يتم تعيين الهيئات الناظمة، بما يعيد للدولة وللموظفين هيبتهم ويحفظ كرامتهم ويستقطب النخب لتأسيس ادارة حديثة الكترونية رشيقة فعّالة حيادية لاحصربة ولامركزية، تحسن إدارة أصولها، لا عقدة لديها من القطاع الخاص، تمنع الاحتكار ولا خوف لديها من فتح دفاترها لصاحب حق أو رقيب، وتعزز المنافسة وتحمي المستهلك وتمنع الهدر وتفعّل أجهزة الرقابة وتحسن التخطيط وإعداد الموازنة وإدارة الدين العام، لأن لا قيمة لإدارة عامة لا تقدّم خدمات نوعية للمواطنين بأفضل الأسعار كشرط أساسي للحفاظ على كرامة اللبناني وإنعاش الاقتصاد وخلق فرص عمل..."

هذه العناوين هي مفتاح رئيس للمطالبة برفع مستوى الشفافية واحترام الحق بالوصول الى المعلومات واستكمال اقرار وتنفيذ وتطبيق مضامين القوانين الاصلاحية وموادها واصلاحاتها على مستوى الشراء العام ومكافحة الفساد ورفع مرتبة لبنان على سلم الشفافية المالية ودعم وحماية وتعزيز عمل الهيئات الرقابية. هذه التحديات تضاف الى سلسلة من المعالجات المطلوبة للمشاكل الموروثة عن الحقبات السابقة وحقبة الفراغ والحرب والدمار واعادة الاعمار والتي من المفترض أن تشكل عناوين رئيسة في البيان الوزاري لحكومة العهد الأولى من دون اغفال ضرورة اعادة النظر في مشروع الموازنة الذي أرسلته حكومة تصريف الأعمال الى مجلس النواب خلال الحرب.

التحديات والإصلاحات الملحّة التي على الحكومة الجديدة تطبيقها

تواجه الحكومة اللبنانية المزمع تشكيلها مجموعة من التحديات الكبيرة والمعقدة التي تتطلب رؤية واضحة وإرادة سياسية قوية لتنفيذ إصلاحات جذرية وشاملة. تأتي هذه التحديات في سياق أزمات متداخلة تشمل الانهيار الاقتصادي المستمر، الذي أدى إلى تدهور الليرة اللبنانية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة إلى مستويات قياسية، بالإضافة إلى تدهور الخدمات الأساسية مثل الكهرباء، والمياه، والرعاية الصحية ،والتعليم. يُضاف إلى ذلك الأزمة المصرفية التي أدت إلى تجميد أموال المودعين وفقدان الثقة بالنظام المالي، مما يتطلب إعادة هيكلة جذرية للقطاع المصرفي وإصلاحات مالية تضمن استدامة الدين العام وتحقيق العدالة الاجتماعية.

الحكومة تواجه أيضًا تحديات إعادة إعمار ما تهدم نتيجة الحرب الإسرائيلية على لبنان، حيث قدّر البنك الدولي كلفة الأضرار والخسائر الاقتصادية الناتجة عن الحرب **بـ8.5 مليار دولار**.

وفي هذا الاطار يشير أستاذ الاقتصاد في الجامعة اللبنانية الأميركية، الدكتور خليل جبارة، إلى ضرورة

أن تعمل الحكومة الجديدة على وضع خطة شاملة لإعادة إعمار ما تهدم نتيجة الحرب الأخيرة. وحتى يومنا هذا، لم تقم الجهات الرسمية بأي خطوات ملموسة سوى البدء بوضع اتفاقات بالتراضي لتلزيم أعمال جمع الردم. فخطة إعادة الإعمار يجب أن تتضمن الجوانب الهندسية والتقنية، بالإضافة إلى وضع آلية واضحة لتمويل هذه الخطة. ويمكن للحكومة أن تقترح إنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين (Multi-Donor Trust Fund)، تقوم الدول المانحة بتغذيته بالأموال، على أن يُدار من خلال مجلس إدارة يشرف على صرف الأموال وتحديد المشاريع والأولويات.

الدكتور خليل جبارة - أستاذ الاقتصاد في الجامعة اللبنانية الأميركية

أما الأمر الأهم فهو البدء بتطبيق برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادي يعتمد على الركائز التالية:

- **إعادة هيكلة القطاع المالي:** لضمان استعادة الثقة في القطاع المصرفي وقدرته على دعم النمو الاقتصادي.

- **إصلاحات مالية**: لضمان استدامة الدين العام، خفض العجز المالي، وخلق مساحة للاستثمار في القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية.

- **إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة:** مع التركيز على قطاع الكهرباء الذي يعاني من خسائر فادحة ويشكّل عبئًا على المالية العامة.

- **تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد**: لتحسين الشفافية والمساءلة في إدارة الشأن العام، والقضاء على الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- **إقامة نظام نقدي موثوق وشفاف:** لإعادة الاستقرار إلى سوق الصرف وتقليص معدلات التضخم.(يمكن وضع النقاط الخمس في جدول أو عبر الغرافيكس)

بهذه الخطوات، يمكن للحكومة أن تبدأ في معالجة الأزمات الراهنة ووضع البلاد على طريق التعافي المستدام ويلفت جبارة الى نقطة هامة وهي ضرورة إعادة صياغة موازنة عام 2025 بناءً على أسس اقتصادية بدلاً من محاسبية، بحيث تأخذ بعين الاعتبار تداعيات الحرب على الاقتصاد وكيفية مساهمة الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي، خاصة بعد موازنات تقشفية شهدها العامان السابقان.

خيارات الحكومة الجديدة بشأن موازنة 2025

ستواجه الحكومة المقبلة مجموعة من **التحدّيات الاقتصادية والسياسية**، في مقدمتها **موازنة 2025**. ففي نهاية أيلول 2024 صادق مجلس الوزراء على مشروع قانون موازنة 2025 وأحاله إلى مجلس النوّاب، لكن هذا المشروع لم يخضع بعد لمراجعة لجنة المال والموازنة، مما يثير تساؤلات حول مدى توافقه مع الواقع الاقتصادي والمالي الحالي، إذ لا يأخذ بعين الاعتبار تأثير الحرب على الإيرادات الفعلية، ولا يتفاعل مع حاجات الإنفاق الطارئة والمُستجدة.

وفي هذا الإطار سيكون أمام الحكومة العتيدة خيارات عدة:

1. **عدم البتّ بمشروع الموازنة وإنقضاء المهلة القانونية** أي نهاية شهر كانون الثاني 2025. فعندها يجوز لمجلس الوزراء إصدارها كما أرسلت، بموجب بمرسوم، وذلك عملاً بأحكام المادة /86/ من الدستور.وربما أيضاً إصدار موازنة ملحقة تتضمن رؤية وخطة تمويل لإعادة الإعمار.

2. **إسترداد المشروع الحالي من البرلمان، وإعادة هيكلة الموازنة بالكامل**، ثمّ تقديمها للهيئة التشريعية بطريقة أكثر واقعية لمناقشتها والتصويت عليها، رغم أنّ ذلك سيحدث بعد انقضاء المهل الدستورية. من المحتمل أن يؤدي هذا إلى إعتماد الوزارات والمؤسسات العامة الإنفاق بحسب "القاعدة الاثني عشرية " أو الإنفاق الطارئ، وهما نظامان يفتقران إلى الشفافية والرقابة السليمة. كما يُتوقع أن يكون هذا المسار طويل، خصوصًا إذا كان مطلوب من الجهات الحكومية تحديث تقديراتها الأولية للموازنة وإعادة التفاوض مع وزارة المالية.

بغض النظر عن القرار الذي سيتخذ، يجب على الحكومة العتيدة أخذ عدة عوامل أساسية بعين الاعتبار لضمان أن توفّر موازنة 2025 الرافعة الكافية وتدعم تعافي البلاد:

1. إعادة تقييم جميع التوقعّات الاقتصادية والمالية الكليّة التي إستند إليها مشروع الموازنة، مع التركيز بشكل خاص على تلك المتعلقة بتوقعّات النمو والإيرادات.

2. إعادة تحديد الأهداف السياسية التي يجب أن تحققها موازنة 2025، بما يتماشى مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي الحالي.

3. البحث عن سبل لتقديم حوافز مالية وضريبية لدعم الشركات والأسر التي تضررت جراء الحرب.

4. إعطاء الأولوية للاستثمار في البنية التحتية في المناطق الأكثر تضرراً، بهدف استعادة الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية وتوفيرها بشكل فعّال.

5. دمج المساعدات التنموية ضمن الموازنة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية، مع ضمان إدارة جميع الإيرادات من خلالها لتحقيق أقصى درجات الكفاءة والشفافية.

6. استئناف تقارير تنفيذ الموازنة حتى وإن كانت على مستوى الأرقام الرئيسية، لاستعادة الشفافية وتعزيز المساءلة.

معالجة هذه القضايا سيكون أمرًا حاسمًا في صياغة موازنة 2025 التي لا تلبّي الاحتياجات الفورية فحسب، بل تضع أيضًا بعض الأسس لإعداد مشروع موازنة 2026.

الثقة بانتخاب رئيس تحركت ايجابا فهل سينخفض سعر صرف الدولار ؟

في الأيام الماضية، انتشرت أحاديث عن احتمال انخفاض قريب في سعر صرف الدولار، مع تلميحات من بعض المنصات الإعلامية إلى إمكانية وصوله إلى خمسين ألف ليرة. وحتى قبيل انتخاب رئيس جديد للجمهورية وانتشار معلومات عن امكان انتخاب رئيس في جلسة التاسع من كانون الثاني عمد الكثير من اللبنانيين الى شراء الليرة اللبنانية انطلاقا من امكان انعكاس التطورات السياسية الايجابية على سعر صرف الدولار .

لكن سعر صرف الدولار بقي ثابتا تماما كما كان حاله خلال الحرب. وفي هذا الاطار يشير أستاذ الاقتصاد في الجامعة اللبنانية الأميركية، الدكتور خليل جبارة، إلى أن:

استقرار سعر الصرف الحالي يعود إلى الآلية التي يعتمدها المصرف المركزي لضبطه. وترتكز هذه الآلية على تقليص حجم الكتلة النقدية وجعل مصرف لبنان العارض الوحيد لليرة اللبنانية. نتيجة لهذه السياسة، تقلصت كمية الليرات المتوفرة في السوق، ما حدّ من استخدامها في عمليات المضاربة.

الدكتور خليل جبارة - أستاذ الاقتصاد في الجامعة اللبنانية الأميركية

أن الجزء الأكبر من الطلب على الليرة اللبنانية اليوم، في ظل دولرة الاقتصاد، يُستخدم لدفع الضرائب والرسوم التي لا تزال محددة بالليرة. من خلال هذه السيطرة، يتمكن المصرف المركزي من مواجهة أي ضغوط طارئة على سعر الصرف عبر التحكم بمستوى توفر الليرات في السوق.

ولفت جبارة إلى أن استقرار سعر الصرف تزامن مع إقرار موازنة تقشفية لعام 2024، ما ساهم في خفض الإنفاق الحكومي. كما أن مصرف لبنان لم يعد يمول الإنفاق الحكومي خارج إطار الموازنة، وذلك بالتنسيق مع الحكومة حينذاك.

وأوضح أن هذه الآلية تُمكّن المصرف المركزي من جمع الدولارات وزيادة احتياطاته بالعملات الأجنبية عبر "تجفيف" السيولة بالليرة اللبنانية. الأمر الذي يضطر المتعاملين لتحويل دولاراتهم إلى ليرات عبر الصرافين، ما يسمح للمصرف بجمع المزيد من الدولارات.

ويرى الدكتور جبارة أن هذه السياسة جعلت سعر الصرف مستقراً، حتى في ظل الحرب الأخيرة على لبنان، ومن غير المتوقع أن يتأثر بالتفاؤل الناتج عن انتخاب العماد جوزيف عون رئيساً للجمهورية أو تكليف الدكتور نواف سلام تشكيل الحكومة.

وأشار إلى أنه:

> منذ الانهيار الاقتصادي عام 2019 وتوقف المصارف التجارية عن أداء دورها الأساسي، خصوصاً في تمويل المستهلكين والقطاع الخاص، توسع حجم الاقتصاد النقدي بشكل كبير. ونتيجة لذلك، لم تعد العوامل التفاؤلية مؤثرة على سعر الصرف، مشدداً على ضرورة استعادة المصارف التجارية دورها لدفع عجلة الاقتصاد الوطني وتقليص حجم الاقتصاد النقدي قبل بدء الحديث عن خفض بسعر الصرف.
>
> الدكتور خليل جبارة - أستاذ الاقتصاد في الجامعة اللبنانية الأميركية

وأكد جبارة أن أي محاولة لخفض سعر الصرف حالياً من قبل المصرف المركزي، دون اتخاذ إجراءات مالية واقتصادية شاملة ومتكاملة، قد تكون لها تداعيات عكسية. من بين هذه التداعيات، ضعف قدرة المصرف المركزي على التحكم بالسوق أو تعزيز احتياطاته من العملات الأجنبية.

الشراء العام والاتفاقات الرضائية: ردم الحرب استثناء ولكن...

الجريدة الرسمية

قوانين

يعتبر **قانون الشراء العام** واحدا من أهم القوانين الاصلاحية التي أقرت في لبنان خلال السنوات السابقة ويشكل هذا القانون تحديا للعهد الجديد وحكومته الأولى بالدفع نحو تطبيقه والالتزام به من خلال استكمال تعيين ما ينص عليه لجهة تشكيل هيئة الاعتراض وتعيين أعضاء هيئة الشراء العام وتوفير الامكانات التقنية والبشرية اللازمة لاكتمال دورة العمل التي تحمي المال العام وترفع اتمام الصفقات الى مستوى عال من الشفافية والرقابة. وفي انتظار انجاز هذه الواجبات القانونية لتطبيق أمثل للقانون تخضع نقاط في القانون لنقاشات حول سلامة وحسن تطبيقها كاعتبار ازالة ردم الحرب مثلا من الاستثناءات التي يمكن معالجتها ضمن اتفاقات وعقود رضائية أو اعتماد أسعار متعددة لاحتساب الكلفة.

أيضا منذ انتهاء الحرب على لبنان، برزت مسألة رفع الردم كإشكالية جديدة، وبحسب ما ورد في تقرير لجريدة الأخبار، فإن خلافات وقعت بين الأطراف المعنية بتلزيم إزالة الأنقاض على خلفية السعر الذي يجب أن يُعتمد، وأن الأطراف الثلاثة مجلس الجنوب، الهيئة العليا للإغاثة وإتحاد بلديات الضاحية أجرت مشاورات مع متعهدين، لكن تبيّن أن هذه الأطراف عادت من هذه المشاورات بمعايير مختلفة للتسعير.

التعاقد بالتراضي: إزالة الردم من ضمن الإستثناءات

بالعودة إلى قانون الشراء العام، وتحديداً البند السابع من **المادة 46** التي تنص على أنه يجوز للجهة الشارية أن تقوم بالشراء بواسطة إتفاق رضائي في ظروف إستثنائية منها: "في حالات الطوارئ والإغاثة من جَرّاء وقوع حدث كارثي وغير مُتَوَقّع".

والتعاقد بالتراضي يُعتبر وسيلة مرنة تمكّن الجهات الحكومية من التفاوض المباشر مع متعهدين محددين، بهدف الحصول على خدمات أو تنفيذ مشاريع بسرعة، مع الحفاظ على معايير الجودة والكفاءة. وعلى الرغم من فوائده، يواجه التعاقد بالتراضي تحديات كبيرة، خاصة عندما يتعلق الأمر بتوحيد المعايير لضمان عدم وجود تفاوت غير مبرر في الأسعار والشروط بين المتعهدين.

ولكن هذا النوع من الإتفاقات الإستثنائية، لا يعفي الجهة الشارية من مسؤوليتها بحسن إدارة المال العام ولا يعفيها من عملية المراقبة اللاحقة عبر الاحتفاظ بالعقود والفواتير ليتم تحويلها إلى ديوان المحاسبة بعد مدّة زمنية من إنتهاء الظرف الطارئ، وكانت قد نشرت مهارات عدّة تقارير تشرح فيها مسؤولية الجهة الشارية في حالات الطوارئ.

وفي **حالة الحرب الإسرائيلية على لبنان**، وافقت هيئة الشراء العام في المذكرة رقم 8 الصادرة بتاريخ 30 أيلول 2024 على إجراء تعاقد بالتراضي لناحية شراء مستلزمات الإغاثة، وقد شملت المذكّرة عمليات إزالة الردم من ضمن الإستثناءات، الأمر الذي يشرّع القيام بعقود رضائية لإزالة الردم.

التعاقد بالتراضي: إزالة الردم من ضمن الإستثناءات هل يمكن التعاقد بالتراضي بأسعار مختلفة بين متعهد وآخر في عملية إزالة الردم؟

بدأت عملية إزالة الأنقاض، وسط تضارب المعلومات حول آلية احتساب كلفة إزالة الركام ورفع الأنقاض الناجمة عن الحرب. وكان مجلس الوزراء قد أقرّ دفتري شروط لمعالجة الردم، الأول بالتراضي للنقاط التي لا تحتمل التأخير لأنها تهدد السلامة العامة أو تعرقل السير أو لسبب ما يُعدّ تأخيرها مضرّاً، والثاني عن طريق طرح مناقصة.

وأعلن وزير الأشغال اللبناني علي حمية، أنه جرى

إتخاذ القرار بتحويل إعتمادات إلى إتحاد بلديات الضاحية الجنوبية، ومجلس الجنوب والهيئة العليا للاغاثة ، وهي 900 مليار ليرة إلى مجلس الجنوب و900 مليار ليرة إلى اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية و500 مليار ليرة إلى الهيئة العليا للإغاثة".

علي حمية - وزير الأشغال

وكان قد وافق مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ 17 كانون الأول 2024 على دفتري الشروط وملحقاتهما لتلزيم أعمال الهدم والإزالة للمباني المهدّمة كليا أو جزئيا جرّاء العدوان الاسرائيلي. وقد إنقسم دفتري الشروط بين نموذج للعقود الرضائية لأعمال إزالة الردم المستعجلة أي التي تؤثر مباشرة على سير الحياة اليومية في المناطق المتضرّرة، وآخر للعقود بالمناقصة العمومية لإزالة ما تبقّى من مباني مهدّمة وردم.

وحول عملية التسعير، ورد في دفتري الشروط أن وحدة التسعير هي بالمتر المكعّب من دون ذكر تفاصيل حول تسعيرة المتر، لذا تواصل فريق "مهارات نيوز" مع مصدر في وزارة الأشغال والذي أكّد أنّ السعر الأعلى الذي حدّده مجلس الوزراء لإزالة الأنقاض ومعالجتها في بيروت هو (5.01$)، أما في الجنوب والبقاع فالسعر الأعلى هو (3.65$)، كما وتمّ الإتفاق على أن يتم تحويل كلّ الردم في بيروت والضاحية إلى الكوستا برافا وتمّ تحديد مواقع مقالع سابقة مهملة لباقي المناطق ليتم معالجة الردم فيها.

وبحسب المصدر فإن السبب الرئيسي لإختلاف الأسعار، "أن إحتساب الكلفة يكون على أساس المعدات والشاحنات التي سيتم إستخدامها، كما وأن عملية النقل من الكوستا برافا مثلاً تحتاج وقت أكثر من الوقت الذي يحتاجه إزالة ردم منزل في الجنوب، وإن الحركة وإمكانية الوصول والإنتاجية في بيروت أقلّ منها في الجنوب".

وفي هذا الإطار، تؤكد خبيرة الشراء العام في معهد باسل فليحان رنا رزق الله، في حديثٍ لـ "مهارات نيوز"، أنّه

في حالة التعاقد الرضائي، تندرج جميع شروط التلزيم، بما فيها الأسعار في أحكام العقد. وبالتالي فإذا كانت الأسعار المتفق عليها في العقد هي التي تكون نافذة. أما شروط العقد، فمن المفترض أن يتفق عليها كل من الجهة الشارية والمتعهد، وهما الفريقان اللذان يوقعان العقد

رنا رزق الله - خبيرة الشراء العام في معهد باسل فليحان

ورداً على هذه النقطة، يقول المصدر في وزارة الأشغال:

"إنّ رئيس إتحاد بلديات الضاحية الجنوبية أرسل دفاتر الشروط للمتعهدين وقدمت كل جهة ملفاتها التقنية والمالية وبناءً على ذلك تم إختيار المؤهل لهذه العملية الذي يمتلك المعدات المطلوبة وفق دفتر الشروط، وبناءً على سعر ($5.01) بالمتر المكعب كحدّ أقصى الذي كان حدّده مجلس الوزراء. أي أنه لم يذهب مباشرة للتعاقد الرضائي ولكن الإختيار تمّ بناءً على إستدراج عروض لمن يرغب بالتقديم".

وحول تفاصيل التعاقد، يضيف المصدر أنّ 15 شركة تقدّمت بملفاتها وتمّ اختيار 5 شركات منها، من ثمّ فازت شركة "البنيان" بسعر 3.65 دولار للمتر المكعب لإزالة الردم في ضاحية بيروت الجنوبية.

وهنا تُطرح إشكالية أخرى وهي المعايير المعتمدة لتصنيف الردم بين ما هو ضروري وملحّ ويخضع للعقود الرضائية وبين ما يمكن أن ينتظر ويخضع للمناقصة العمومية، ويتم العمل على متابعة هذا الأمر ولكن لا وضوح حتى الآن من الجهات المعنية.

في هذا السياق، تشير رزقالله، إلى:

ضرورة مراجعة الأسباب التي تدفع إلى التعاقد بالتراضي، لأن هذه العقود تتم خارج نطاق المناقصات العامة وتُعتمد فقط في ظروف إستثنائية، وأن الجهات الشارية هي الجهات الملّزمة ولا أحد غيرها. وتتسائل عما إذا كانت الحالة التي تمّ اللجوء فيها إلى التعاقد بالتراضي تتماشى مع الشروط المحددة في القانون. وتشدد على أهمية التحقق من قانونية هذه الخطوة قبل الدخول في أي نقاش حول التسعيرة.

رنا رزق الله - خبيرة الشراء العام في معهد باسل فليحان

إذاً، وبحسب هذا البحث الذي قام به فريق مهارات صحيح أنه يمكن التعاقد بالتراضي بأسعار مختلفة بين متعهد وآخر في عملية إزالة الردم، بناءً على الإتفاق الذي حصل بين الدولة وهيئة الشراء العام على سعرين ($5.01) في بيروت و($3.65) للجنوب والبقاع، لإختلاف شروط العمل والمنطقة وإمكانية الوصول والإنتاجية، ولكن ملف إزالة الردم يطرح العديد من التساؤلات والإشكاليات حول الأثر البيئي والتدابير المتخذة، والمعايير المعتمدة لتصنيف الردم بين ما هو طارئ وغير طارئ لناحية إزالته، وأيضاً المعايير التي إعتمدت لتلزيم مكتب "خطيب وعلمي" لإجراء الإستشارة بما يخص دفاتر الشروط، على أن تتم متابعة هذه الإشكاليات في تقارير وتحقيقات لاحقة.

زوايا للتحقق

في اطار رصد ومتابعته لقضايا الشفافية المالية والقضايا المرتبطة بها عمل فريق مهارات على تدقيق الكثير من المعلومات التي انتشرت في هذا المجال أبرزها ان كان من حق مجلس الوزراء قانونا اصدار تسعير صرف مختلفة عن التسعيرة الرسمية لتسديد مستحقات المقاولين. وعمل الفريق على التحقق من معلومات متصلة بمصير أموال المودعين على ضوء برنامج صندوق النقد الدولي ;كما من قضايا متصلة باليوروبوند.

Fact-o-meter تحقق:

1- هل يحق لمجلس الوزراء اصدار تسعيرة صرف غير التسعيرة لتسديد مستحقات المقاولين؟

خلص بحث فريق مهارات الى اعتبار أن مجلس الوزراء يمكن له أن يحدد سعر صرف مختلف عن سعر الصرف الحالي لتسديد مستحقات المقاولين ، لا سيما ان قانون النقد والتسليف المادة ٢ و٢٢٩، اعطى صلاحية اصدار سعر صرف الدولار لمجلس النواب، ويمكن للأخير ان يفوض هذه الصلاحية عبر قانون الموازنة لمصرف لبنان وفي بعض الحالات الاستثنائية لوزير المالية، الا ان اعتماد عدة اسعار صرف للدولار في لبنان لا يعتبر من الممارسات الفضلى مع اعتبار صندوق النقد الدولي ان على لبنان القيام بإصلاحات مالية اساسية أهمها إرساء نظام موثوق للنقد والصرف، يرتكز على توحيد أسعار الصرف المتعدد.
(للاطلاع أكثر على تفاصيل البحث الدخول الى الرابط أعلاه)

2- هل يريد صندوق النقد الدولي ضمن برنامجه مع لبنان شطب أموال المودعين؟

خلص فريق مهارات الى أن ما صرّح به رئيس الجمعية الاقتصادية اللبنانية صحيح جزئيا، انطلاقا من أنّ خطة صندوق النقد الدولي تضمّنت شطبا لودائع كبار المودعين، لكن هذا الشطب ليس لكامل الودائع، إذ يأتي في سياق العديد من الخطوات المتكاملة مع تليير جزء من الودائع وتحويل جزء منها إلى أسهم في المصارف.

3- هل يحق لحكومة تصريف أعمال تعليق حق الدولة بالادلاء بدفوع مرور زمن المهل التي تسري على مطالبات حاملي سندات اليوروبوند؟

خلص فريق مهارات الى أنه يحق لحكومة تصريف الأعمال تعليق حق الدولة بالإدلاء بدفوع مرور زمن المهل التي تسري على مطالبات حاملي سندات اليوروبوند، لأنها تدخل في إطار التصدي للمسائل التي تخضع لمهل قانونية ودستورية، ولعدم وقوع أي ضرر على الدولة

مسائل يمكن أن تشكل زوايا اضافية للصحافيين للتحقق والمتابعة.

- التركيز على **برنامج الحكومة المقبل ومدى شموله خطة متكاملة للاعمار والاصلاح** وتعزيز الحوكمة والشفافية وتفعيل الهيئات والأجهزة الرقابية.
- **مواكبة النقاش حول الموازنة** عن كثب والتعامل معها كأساس علمي واجرائي لاعادة التعافي للبلاد والضغط في اتجاه تبني الاصلاحات وعدم تكرار الأخطاء والمخالفات في الادارة المالية للدولة والتي دونها ووثقها ديوان المحاسبة بتقارير مفصلة.
- **مواجهة الشائعات التي تنتشر في المجال النقدي والمالي والاقتصادي** وتقديم المعلومات الموثوقة التي تساعد المواطنين على اتخاذ قراراتهم.
- تحديد **لائحة خبراء موثوقين وغير مرتبطين بمصالح اقتصادية** او مالية او مصرفية لتستعينوا بخبرتهم لدحض الشائعات وتبسيط المفاهيم المعقدة.
- الاضاءة على **المبادرات الايجابية والمشاريع الاقتصادية الجديدة** والتي من شأنها خلق مناخ ايجابي يشجع على النمو والاستثمارات وجذبها.
- متابعة كل **عمليات الانفاق** التي حصلت وتحصل في شكل استثنائي بسبب ظروف الحرب **ومراقبة اعادة اخضاع كل انفاق استثنائي رضائي الى التدقيق بتحقيقات صحفية استقصائية** أو من خلال حث الهيئات الرقابية على متابعتها ونشر التقارير في شأنها.
- اعداد تحقيقات عن القرارات الأخيرة التي أصدرتها حكومة تصريف الأعمال وعلى سبيل المثال **مراسيم اشغال الأملاك العامة البحرية** في بحنين والبالما والقليلة والاستعانة بخبراء متخصصين في هذا المجال.

مرصد الشفافية المالية

تصدر هذه النشرة الشهرية في اطار مرصد مؤسسة مهارات للشفافية المالية الذي يتابع النقاش العام حول الشفافية وعناوينها الرئيسة وقياس دقة المعلومات المتداولة إعلاميًا وفي بيانات الساسيين والخبراء وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، كما رصد حراك ونشاط السياسيين والخبراء في هذا المجال شهريًا.

مهارات Help Desk لمساعدة الصحافيين

03/244475

ما هو الـ Help Desk؟

هو آلية توفرها وتنسقها مؤسسة مهارات تتألف من مجموعة صحافيين مهنيين وخبراء في قطاعات محددة. يهدف الى تقديم المساعدة التقنية للصحافيين من اجل متابعة قضايا القطاع العام والشفافية المالية والاصلاحات الاقتصادية والقطاعية في السياق اللبناني، ويمكن التواصل مع ال **Help Desk عبر الرقم التالي: 03/244475**

ويوفر الـ **Help Desk المساعدة التقنية للصحافيين عبر** الاجابة على الاسئلة حول المواضيع المتعلقة بالشفافية المالية، فضلا عن تقديم مصادر للصحافيين من اسماء وارقام خبراء تقنيين ووثائق متوفرة صادرة عن هيئات رقابية ودراسات مرتبطة بالمواضيع المطلوبة. كذلك، المساعدة في كتابة طلبات المعلومات في مواضيع الشفافية المالية وتحديد الجهات الواجب تقديم الطلبات لها، كما يقدم المساعدة في مرحلة الانتاج من ناحية التحرير واستخدام الوسائط المتعددة، ويراجع التحقيقات ويدقق بمحتواها ومعلوماتها قبل نشرها ويقدم المراجعة التقنية التي تساعد في التعمق في التحليل، اضافة الى اعطاء مقابلات للصحافيين، حيث يمكن ذلك.

مؤسسة مهارات

العنوان:
جديدة، المتن
لبنان

معلومات التواصل:
الموقع الإلكتروني: maharatfoundation.org
البريد الإلكتروني: info@maharatfoundation.org

مهارات
Maharat

© بيروت ٢٠٢٥